

منشور عدد 8 بتاريخ 09 جوان 2022
من وزير الداخلية
إلى
السادة الولاة رؤساء المجالس الجهوية

الموضوع: حول مرافقة المجالس الجهوية في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2023 والمصادقة عليها.
المرجع: - منشورنا عدد 12 بتاريخ 19 جويلية 2019.

وبعد، في إطار مرافقة المجالس الجهوية في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2023 والمصادقة عليها من قبل المصالح المختصة بوزارة الداخلية في أحسن الآجال، وجب التذكير بأهم مقتضيات الواجب إعتادها في الغرض وخاصة منها مقتضيات منشورنا المرجعي عدد 12 لسنة 2019 المشار إليه بالمرجع أعلاه وذلك على النحو التالي:

1 - بالنسبة لتقديرات الموارد:

- رصد إعتاد بعنوان الدعم المالي السنوي الصافي المخصص لتمويل نفقات التصرف "المناوب من المال المشترك سابقا" في حدود المبلغ المتحصل عليه سنة 2022 بهذا العنوان "مجموع القسطين الأول والثاني" وذلك بعد طرح مبلغ الدعم الإستثنائي المسند للمجالس الجهوية المعنية سنة 2022 بعنوان تسديد الديون.
- توخي الصدقية وعدم تضخيم تقديرات باقي المداخل المتاحة للمجلس الجهوي وخاصة منها المتعلقة بالأموال كمداخل كراء العقارات أو التجهيزات أو إسداء بعض الخدمات أو المداخل المالية كخطايا التأخير المنجرة عن إنجاز الصفقات العمومية، مع



التأكيد على ضرورة مراجعة عقود التسويغ بشكل دوري بالإعتماد على طبيعة النشاط ومتابعة المتلذدين الذين تتخذ بدمتهم ديون بهذا العنوان.

- عدم رصد أي اعتماد بعنوان المعاليم المنصوص عليها بمجلة الجباية المحلية ضمن ميزانية المجلس الجهوي بإعتبار أنها أصبحت بعد تعميم النظام البلدي من إختصاص البلديات دون سواها. وتبقى دائرة المجلس الجهوي مدعوة حسب الحال للتنسيق مع البلديات المحدثه أو التي تمت توسعة مجالها الترابي بغاية تمكينها من كل المعطيات الجبائية التي تساعد على إستخلاص المعاليم المرخص لها في جبايتها طبقا لأحكام مجلة الجباية المحلية.

2 - بالنسبة لتقديرات النفقات:

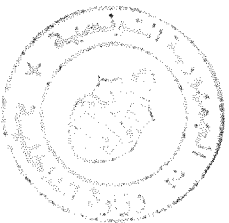
- إعداد ميزانية على مستوى تقديرات المصاريف تقتصر مبدئيا على النفقات الوجوبية مع مواصلة تجميد الإنتدابات وذلك تبعا لتعميم النظام البلدي.

- ترشيد النفقات المتعلقة بوسائل المصالح (إستهلاك الكهرباء والوقود وصيانة وسائل النقل.....).

- رصد الإعتمادات اللازمة بعنوان الديون الراجعة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية أصلا وفائدة بالنسبة للأقساط التي يحل أجل خلاصها سنة 2023، مع العمل عند الإقتضاء على ترسيم الأقساط المتخذة بعنوان سنة 2022.

- الحرص على تسوية كل ديون المجلس الجهوي تجاه المؤسسات العمومية والخواص خلال تصرف سنة 2022 وعدم إبرام ديون جديدة سنة 2023 وذلك حفاظا على التوازنات المالية العامة للمجالس الجهوية.

- مواصلة تخصيص اعتماد سنوي قدره 50 أد من الدعم المالي السنوي بعنوان المساهمة في الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات وتحويله في الإبان إلى الوكالة البلدية للخدمات البيئية على ضوء إتفاقية تبرم في الغرض وذلك بالنسبة للمجالس الجهوية لولايات تونس وأريانة وبن عروس وسوسة والمنستير والقيروان ونابل.



- رصد وتحويل مساهمة المجلس الجهوي لفائدة مركز التكوين ودعم اللامركزية في إطار تمكين الإطارات الجهوية المعنية من مواكبة مختلف الدورات التكوينية في المجالات ذات العلاقة بالمهام الموكولة إليهم.

- ترشيد النفقات المتعلقة بالتدخل العمومي وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المالية المتاحة للمجلس الجهوي وبعد رصد ما يكفي من الإعتمادات لمجابهة كافة النفقات الوجودية.

- الحرص على إستغلال المعدات والآليات الموضوعة تحت تصرف المجلس الجهوي في معاضدة جهود النظافة والعناية بالبيئة ببلديات الجهة وخاصة المحدثة منها أو محدودة القدرات.

- التعهد بمواصلة إنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتهديب الأحياء الشعبية لفائدة البلديات المحدثة نظرا لمحدودية القدرات البشرية المتوفرة لديها.

- الحرص على عرض الحساب المالي لسنة 2022 على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي في الآجال القانونية وموافقتنا به تام الموجب في الإبان رفقة مداولة مجلس النيابة الخصوصية في الغرض وقرار غلق الميزانية.

والمرغوب الإذن بإعداد مشروع ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2023 وفقا للمقتضيات سائلة الذكر، وموافقتنا بها تامة الموجب رفقة مداولة مجلس النيابة الخصوصية في نظيرين وباقي المؤيدات في أجل أقصاه موفى شهر أكتوبر 2022.

والسلام

09 جوان 2022

عن وزير الداخلية
رئيس الديوان
الطاهر بوسعاوة

